

## ما بين السطور .. قراءات أميركية

والنفط وصراع الحضارات والسياسات الأميركية في الشرق الأوسط. وتلك التي تقدم فهما للقارئ العربي للسياسات الأميركية، ومحددة السياسة الأميركية تجاه العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط.

@ACT  
We Translate Words Into Actions!

العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط في جميع المجالات الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

وترصد أيضا الكتب والدراسات الأميركية التي تصدر حول الإسلام

بالتعاون مع المركز العربي الأميركي للترجمة والأبحاث والإعلام (أكت) استعراضاً لأهم الكتب الصادرة عن كبرى دور النشر الأميركية، والجامعات ومراكز الفكر والرأي في الولايات المتحدة حول

تشكل الكتب الفكرية والسياسية التي تصدر في الولايات المتحدة الأميركية واحدة من أهم الواجهات التي تسمح بمراقبة الاتجاهات السياسية والفكرية والفلسفية السائدة دولياً، وغالباً ما تكون تفسيراً موسعاً ومعقداً لتطورات الأوضاع في مختلف أنحاء العالم وفي الشرق الأوسط خصوصاً. وفي هذه الصفحة ننشر «النهار»

# منع الديمقراطية: سياسة التحالف ما بين الولايات المتحدة ومصر



تضارب السيادة الشعبية  
والاستراتيجية الأميركية في أعقاب  
25 يناير 2011:

في أعقاب قيام ثورة 25 يناير 2011 ونجاحها في إسقاط النظام الحاكم بقيادة الرئيس السابق حسني مبارك، أشاد الرئيس الأميركي باراك أوباما بالثورة الشعبية التي أطاحت بالرئيس مبارك وأجبرته على الاستقالة في 11 فبراير من العام ذاته. ولكن المتتبع لموقف الولايات المتحدة منذ بزوغ الشرارة الأولى للثورة في مصر سيجد أنها لم تساندها في البداية وأن تاييدها للديمقراطية جاء متأخراً - بحسب براونلي - والسبب في ذلك وفقاً له يرجع إلى مناهضة الولايات المتحدة للديمقراطية الشعبية والسيادة الشعبية وهو ما يناهض مصالح الولايات المتحدة وحليفها إسرائيل في المنطقة. كانت رؤية الولايات المتحدة آنذاك تتمحور حول «الانتقال المنظم» للسلطة إلى أحد المقربين من النظام السابق لضمان الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. وكان التفسير غير المعلن من جانب واشنطن يقوم على أساس أنه في الوقت الذي يحدد فيه الاقتصاد نم الأمن السلوك الانتخابي للفرد في الولايات المتحدة، فإنه على العكس من ذلك سيكون السلوك الانتخابي للمواطن المصري إذا ما عُقدت انتخابات حقيقية سيكون الأمن على رأس أولويات هذا المواطن والتي يأتي في مقدمتها في حالة السيادة الشعبية القضية الفلسطينية خاصة ومع الرفض الشعبي للتطبيع مع إسرائيل وكان التطبيع على المستوى الرسمي للدولة فقط. وهو ما يهدد أمن إسرائيل في المنطقة، ويعزز من رؤية واشنطن بوصول أحد المقربين للنظام السابق

رئيسة هي: الدفاع الوطني، استقرار الاقتصاد الكلي، والقمع الداخلي.

فمنذ توقيع معاهدة السلام على المستوى الرسمي بين مصر وإسرائيل، وقد تسنى للقاهرة الحصول على الكثير من المساعدات منذ عام 1979 والتي تُقدر بنحو 60 مليار دولار أميركي في شكل مساعدات مباشرة وغير مباشرة، وتمثل الهدف الأساسي من هذه المساعدات والغیر مُعلن في تأمين مصالح الولايات المتحدة الرئيسية في المنطقة، الحفاظ على أمن إسرائيل، وإقامة علاقات قوية مع المُنتجِب للنفط في منطقة الخليج، وهو ما أطلق عليه براونلي «الموامة المصرية للجيوستراتيجية الأميركية في المنطقة». وفي المقابل قدمت الولايات المتحدة للقاهرة العديد من المساعدات بداية من المساعدة في مكافحة الإرهاب الإسلامي، مروراً بقضية أسس النظام القائم والعمل على إبقائه باعتباره نظام ديمقراطي يحاول الحفاظ على حقوق الإنسان، وهو الذي لم يكن في حقيقته سوى نظام استبدادي يرثي زى الديمقراطية «من خلال هيمنة النخبة الحاكمة وسيطرتها على مختلف الحكم السياسية والاقتصادية».

ويؤكد براونلي في هذا السياق على أن الولايات المتحدة في الوقت الذي تنادي فيه بضرورة إرساء قيم الديمقراطية وقيم حماية حقوق الإنسان، فإنها لا تتوانى عن التذرع بهذه المثاليات واستخدامها كسناد بما يحق مصالحها الاستراتيجية ومصالح حليفها إسرائيل لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة حتى وإن قامت بتطبيق الواقع وربما حقائق الماضي والمستقبل لتحقيق مصالحها فخطابها الدائم عن نشر الديمقراطية وإرساء حقوق الإنسان، لا يتطابق دائماً مع أعمالها، وإنما يتم تطويعه بحسب الهدف الحقيقي ورائه وليس بالمعلن للكافة. يقدم براونلي مثالاً على ذلك من واقع السنوات الأخيرة في حكم مبارك إبان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في يناير 2009 فيما أطلق عليه «عملية الرصاص المصبوب» والذي شهدته القاهرة في أعقاب حركة مظاهرات واسعة المدى نظمتها حركة كفاية (الحركة المصرية من أجل التغيير) والتي يصفها براونلي ببزوغ نجم المعارضة الحقيقية لنظام مبارك وسياسته مع الولايات المتحدة الأميركية والتي بدراساتها توصل إلى ما تبغيه المعارضة في مصر (من إرساء قيم التحول الديمقراطي الحقيقي، وحماية حقوق الإنسان، استعادة مصر لدورها

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

بإعطاء

Democracy Prevention  
The Politics of the U.S - Egyptian Alliance  
Jason Brownlee



# سياسة المسلمين بلا «دولة إسلامية».. هل يصلح «العدالة والتنمية» التركي نموذجاً للإسلاميين العرب؟

والتمثيل والمساءلة. وبالنسبة للإسلاميين العرب فإنهم إذا ما قاموا بإحلال المؤسسات الدينية غير المنتخبة مكان السلطات التشريعية فسوف يحد هذا من القدرة على التشريع الذي هو آلية هامة لأي نظام ديمقراطي ومن ثم إسياع الدور الدستوري على أعمالها وهو ما يمثل ضربة كبيرة للمبادئ الأساسية للديمقراطية.

وبالانتقال إلى الدول العربية يؤكد الكاتب على أن مفهوم «العلمانية» له دلالات سلبية ويرجع ذلك إلى تاريخ الأنظمة الاستبدادية العربية، ومن ثم فإنه من الممكن الترويج للنموذج وإطلاق مصطلحات أخرى عليه منها على سبيل المثال «دولة محايدة» واستخدامها كمصطلح يحل محل الإشارات المختلفة إلى العلمانية في النصوص القانونية الدستورية بدلاً من التنوع بذكر أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة دون ذكر الشريعة كما هو الحال في تونس، أو الإشارة إلى الشريعة كمصدر للقانون كما هو الحال في مصر قبل 2012 ومنح المؤسسة الدينية دور تفسير الشريعة الإسلامية على سبيل المثال مصر بعد 2012. وكذا أن يكون للمؤسسات الدينية سلطة إلغاء التشريعات والإعترض على المرشحين في الانتخابات مثال ذلك إيران. وعليه فإن النموذج الأفضل لمصر في البداية هو الفهم الصحيح لمفهوم العلمانية من جهة والإسلامية من جهة أخرى للتوفيق بينهما بما يتيح للأفراد والجماعات الإسلامية تعزيز أرائهم الإسلامية في نظام ديمقراطي من خلال العملية التشريعية والمشاركة في المؤسسات السياسية والقضائية والمشاركة مع المجتمع المدني وترسيخ القيم الإسلامية من خلال محاربة الفساد والمحسوبية وتعزيز العدالة، ومن ثم لن تنشأ الحاجة لتسمية الدولة رسمياً بالإسلامية فالمهم هو التطبيق العملي وليس التسميات الظاهرية.

وينتهي الكاتب تحليله بأنه يجب على حزب الحرية والعدالة الحاكم في مصر الانتباه والأخذ في الاعتبار مطالب الليبراليين والأقباط وعدم الإقتصار فقط على تلبية وجهات نظر مجتمعاتهم الانتخابية فلابد من إقناع الرأي العام بما يحذوه الحزب في الحياة العامة والسياسية بالإضافة في ظل حالة الاستقطاب السياسي الواضحة فيها والتي تؤكد على أن الحزب لا يستجيب لاهتمامات المواطن الفئات الأخرى في المجتمع بالإضافة إلى أن الحزب في حاجة للدعم الداخلي لسياساته وكذا الدعم الخارجي كتشريك موثوق به ومن ثم عليهم أن ينتهجوا منحنى أكثر واقعية.

\* مركز بروكينغز الدوحة

مثل الولايات المتحدة وفرنسا. فالنموذج التركي يعتبر نموذجاً للإسلاميين في العالم العربي فهو يمثل التطبيق العملي للسياسة التي تستند لأسس ومبادئ الإسلام، وفي نفس الوقت توافق مع «العلمانية السليبية».

النموذج التركي ما بين مبادئ الإسلام والتفسيرات المتعددة للعلمانية:

تعتبر دعوة رئيس الوزراء التركي أردوغان إلى دولة علمانية في الدول العربية هي الرسالة الأكثر إثارة للجدل منذ سبتمبر 2011 والتي بدأها حينذاك في القاهرة وشدد في أحد المقابلات التليفزيونية على أن «هناك تفسيرات متعددة للعلمانية» من خلال تعريف حزبه للدولة العلمانية «على أنها محايدة تجاه جميع الجماعات الدينية»، وأشار إلى إمكانية تطبيق هذا المفهوم في المجتمع المصري الذي يشهد عملية تحول ديمقراطي جذرية فالدولة العلمانية بالمفهوم التركي تضمن الحرية الدينية والعقائدية فالدولة يجب أن تحمي حتى الملحدين من مواطنيها.

وقد أشار إلى إمكانية تطبيق نفس المفهوم في كل من تونس وليبيا. ومن أجل توضيح الصورة فإنه يجب تحديد نوعين من العلمانية، الأولى «العلمانية الحازمة» والتي تتطلب من الدولة أن تلعب دوراً نشطاً في استبعاد الدين من المجال العام وجعله شأنًا خاصاً ومن الأمثلة على ذلك فرنسا والمكسيك وحتى وقت قريب تونس. الثاني «العلمانية السالبة»، والتي تتطلب تمكين الدولة من القيام بدور سلبي في استبعاد الرؤية العامة للدين ومن أمثلة هذا النموذج الولايات المتحدة وهولندا والسنتغال.

بإعطاء

تطبيق مثل هذا النموذج، مُستنداً في ذلك إلى خبرته التحليلية ودراسته المتعمقة للنظام التركي وبخاصة في كتابيه السابقين: «الديمقراطية والإسلام والعلمانية في تركيا»، و«السياسات العلمانية والدولة تجاه الدين: الولايات المتحدة، فرنسا، تركيا» والحاصل على جائزة الكتاب المميز عن كتابه الأخير.

«النموذج التركي ومكانة تطبيعه» عندما يثار مصطلح «النموذج»، يذهب بعض المحللين والممارسين للعبة السياسية إلى أنها بمثابة النسخ أو الاستنساخ للنموذج المراد تطبيقه، وفي هذا الإطار يوضح الكاتب أنه يجب الأخذ ببعض النقاط في عين الاعتبار لتجنب الأخطاء المصاحبة لمحاولة تطبيق النموذج التركي، وتمثل هذه النقاط فيما يلي: أولاً: مصطلح «النموذج» لا يعني الاستنساخ وإنما المقصود به هو أنه من الممكن أن يكون بمثابة إلهام للدول العربية المجاورة دون أن يستلزم ذلك الالتزام به حرفياً هو نموذج ذو إطار استرشادي. ثانياً: عندما يعتد بتجربة ما ويرى القارئون على النظام تطبيقها، لا يعني ذلك تكرار التجربة بأكملها خطواتها، وإنما الاستفادة من المنتج النهائي للتطبيق خاصة مع اختلاف المدخلات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية لكل مجتمع عن الآخر، وبالأخذ في الاعتبار التطبيق بطريقة المخرج النهائي سيؤدي ذلك بالضرورة إلى التعاون ما بين الأنظمة المختلفة وتفاعلها ولن يكون هذا بمثابة عائق أمام تطبيق التجربة.

ثالثاً: تطبيق النموذج لا يعني تصديره وإنما انتقال الأفكار وتبادلها من خلال القنوات المؤهلة لذلك سواء عن طريق الأحزاب السياسية أو المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ومن ثم المقصود، في هذا السياق هو التبادل الثقافي والسياسي الأوسع والذي يمتد إلى ما أبعد من العلاقات السياسية الخارجية للأنظمة. وتعتبر تركيا نموذجاً فريداً من نوعه من حيث شكل العلاقات المدنية العسكرية في البلاد وقوة تقاليدها العلمانية في الوقت ذاته، فالمؤسسة الجيش التركي تتمتع بالثقة والنزاهة من جانب مختلف الفئات السياسية من خلال الجمع ما بين العلمانية اسمياً لدولة ومجتمع ذي أغلبية مسلمة، وهو ما يعتبر مؤشراً على اعتدال التيار العلماني بالإضافة إلى تنامي الاتجاه المخالف المخرج النهائي سيؤدي ذلك الإسلامية وتبنيها في مناحي الحياة العامة بين أفراد الشعب، وهو ما يدل على تفرد النموذج التركي مقارنة بنماذج استثنائية أخرى

بقلم أحمد كوره

قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في سبتمبر 2012 في كلمة خلال الاحتفال الخاص بمرور عشر سنوات على وصول حزب العدالة والتنمية، إلى الحكم «لقد أظهر حزب العدالة والتنمية للجميع بأن الديمقراطية يمكن أن تعمل بشكل جيد جداً في دولة

يتمثل المسلمون فيها أغلبية السكان». وقد أكد العديد من المحللين السياسيين أن النموذج التركي هو مثال يحتذى به لكل الدول الإسلامية كنموذج للحكم حتى أن هناك من يفتخر «النموذج التركي» وعلى رأسهم هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، وكذا الفكر الإسلامي طارق رمضان، وفي استطلاع أجره للرأي في القاهرة فقد رجح ما يقارب من نسبة 44 في المئة من المصريين ضرورة أن تحذو القاهرة حذو تركيا وفرنسا في نظامها السياسي، وقد سجل نفس الاستطلاع 8 في المئة في دولة خليجية كبرى بينما سجل في إيران نسبة 1 في المئة فقط. ويُستدل من هذه النتيجة بأن فكرة النموذج التركي تلقى قبولا في العالم العربي ولها صدى كبير في التأييد في أعقاب موجات ما يسمى بـ «الربيع العربي» التي اجتاحت الدول العربية منذ ديسمبر 2010.

فقد تم اقتراح نموذج حزب العدالة والتنمية وتبنيه من قبل القوى السياسية في كل من المغرب والشرق الأوسط التي تخشى من أن ينحل الإسلاميون العرب إلى الأضداد السني من الدولة الإيرانية، وأن تتجه هذه الأنظمة نحو التصب والسلطوية ومناهضة الغرب، ومن ثم فقد أصبح التحدث عن النموذج التركي هو الموضوع الخالص على المناقشات في أروقة المؤتمرات والتحليلات المختلفة عالمياً وإقليمياً بتبني فكرة مفادها «أن حزب العدالة والتنمية نجح في مبادئ الديمقراطية السياسية الصحيحة بمختلف ألياتها دون إقامة دولة إسلامية، وإنما دولة دستورية أعلنت أن الشريعة مصدر للقانون». ومن هنا كان نجاح الحزب وقبول فكرة محاكاته من جانب الأنظمة الإسلامية العربية في أعقاب موجات «الربيع العربي». بهذه المقدمة يستهل أحمد كورو الرميل الزائر في مركز بروكينغز الدوحة والأستاذ المشارك للعلوم السياسية في جامعة ولاية سان دييغو ورقته التحليلية عن النموذج التركي بقيادة حزب العدالة والتنمية مُستعرضاً المقصود تحديداً بالنموذج التركي، ومدى إمكانية تطبيقه في الدول الإسلامية العربية، والتحديات التي تقابل